**اتفاقية التاجر**

بناءً على هذه الاتفاقية والتي تُسمى أحياناً بالعقد ، تلتزم أنت في حال إن كنت – مستخدم تاجر – بكل البنود و الأحكام الواردة فيها كما تلتزم بإشعار سياسة الخصوصية و بعقد الشروط و الأحكام المعلن عنهم بالتطبيق و الموقع الإلكتروني الخاص بالطرف الأول ، لذلك تقر أنت في حال ارتباطك بمواقعنا و تطبيقاتنا الإلكترونية بموافقتك على كل البنود الواردة بالاتفاقية الماثلة و على البنود التي تسري على جميع المستخدمين و الواردة بالشروط و الأحكام و أيضاً بإشعار سياسة الخصوصية باعتبارهم جميعا عقداً واحداً لا يتجزأ ويتحدد من خلاله الالتزامات و الحقوق المتبادلة بيننا التي قد تنشأ نتيجة استخدامك لمواقعنا وتطبيقاتنا الإلكترونية نحن شركة (زييد لتجارة الجملة و التجزئة) وأنت المستخدم التاجر، كما أن هذه الاتفاقية قد تخضع للتغيير من وقت إلى آخر لذلك احرص على اطلاعك على أية مستجدات قد تطرأ عليها ، وعند قبولك لبنود هذه الاتفاقية فإنك توافق على الارتباط بنا نحن الشركة المالكة للموقع و التطبيق الإلكتروني ويشار إليك بـــ (أنت أو بالضمير المخاطب أو الطرف الثاني أو المستخدم التاجر) كما تقر أنت بقراءتك واطلاعك على كل ما ورد باتفاقية التاجر و في عقد الشروط و الأحكام و إشعار بنود سياسة الخصوصية ويشار إلى الطرف الأول في هذه الاتفاقية بـ (نحن أو الشركة أو الطرف الأول أو شركة زييد أو بالضمير المتكلم)

**الطرف الأول – شركة (زييد لتجارة الجملة والتجزئة ذ.م.م)**

رقم ترخيصها لدى وزارة التجارة والصناعة هو (19664/2022)  
ورقم السجل التجاري (470943)   
ورأس مالها (45000) د.ك   
(فقط خمسة واربعون الف دينار كويتي لا غير) مدفوع بالكامل.

ويمثلها في هذا التعاقد السيد/ فارس علي عبدالله

الجنسية: كويتي – يحمل بطاقة مدنية رقم   
(290101401186) بصفته مديراً للشركة.

وعنوان الشركة هو: - وحدة رقم 4، الميزانين، قسيمة 316، شارع 22، قطعة 1، غرب ابو فطيرة الحرفية.

هاتف رقم: -

بريد إلكتروني: - Info@zeedco.co

**أولاً:- التعريفات**

1-1 **التطبيق الإلكتروني**:- هو البرنامج المملوك للطرف الأول و الذي يعمل من خلال أنظمة التشغيل على الهواتف الذكية و الحواسيب اللوحية كما يشمل هذا التعريف المنصة الإلكترونية و الموقع الإلكتروني المملوك للطرف الأول والذي يمكن الولوج إليه عبر شبكة الإنترنت من خلال أي متصفح متوافق مع متطلبات تشغيله عن طريق أي جهاز أو حاسوب آلي أو هاتف ذكي أو حاسوب لوحي.

2-1 **الصفحة الإلكترونية المخصصة**:- هي الصفحة المخصصة للطرف الثاني في التطبيق الإلكتروني من أجل استغلالها لغرض عرض و بيع السلع و البضائع الخاصة به على عملاء و مستخدمي التطبيق الإلكتروني المملوك للطرف الأول.

3-1 **القوانين و اللوائح**:- هي كافة المراسيم والقوانين واللوائح والقرارات المقررة في دولة الكويت بالإضافة إلى الاتفاقية الماثلة و التي تشمل إشعار بنود سياسة الخصوصية   
وعقد الشروط و الأحكام.

4-1 **الثمن المادي/المقابل**:- هو النسبة و المبلغ المتفق عليه بين الطرفين الأول و الثاني و المستحق للطرف الأول عن كل عملية بيع/شراء تتم بين الطرف الثاني وعملاء ومستخدمي التطبيق الإلكتروني عن طريق التطبيق الإلكتروني المملوك للطرف الأول.

5-1 **التاجر**:- كل شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم موقعنا وتطبيقنا الإلكتروني لعرض بضائعه و سلعه على عملاء ومستخدمي موقعنا وتطبيقنا الإلكتروني بغرض بيعها.

6-1 **العميل**:- كل شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم موقعنا وتطبيقنا الإلكتروني بغرض الحصول على الخدمات المقدمة فيه.

7-1 **الزائر**:- أي شخص طبيعي أو اعتباري يتصفح موقعنا أو تطبيقنا الإلكتروني أو يلج من خلال جهازه المستخدم إلى موقعنا و تطبيقنا الإلكتروني حتى إن لم يتحصل على أية خدمة مقدمة فيه.

8-1 **المستخدم**:- كل عميل أو تاجر أو زائر لموقعنا و تطبيقنا الإلكتروني.

9-1 **تداول السلع و البضائع** :- هو العرض والإعلان عن السلع و البضائع الخاصة بالطرف الثاني في الصفحة المخصصة لذلك في التطبيق الإلكتروني المملوك للطرف الأول بغرض بيعها على مستخدمي وعملاء التطبيق الإلكتروني ويتضمن هذا الإعلان و العرض بيان مواصفات السلع والبضائع وأسعارها و أية بيانات متطلبة قانوناً أو بناءً على الاتفاقية الماثلة.

10-1 **بيع/شراء السلع و البضائع**:- هو قيام مستخدمي وعملاء التطبيق الإلكتروني بشراء السلع والبضائع الخاصة بالتاجر و المعلن عنها في الصفحات المخصصة في التطبيق الإلكتروني ويكون التاجر في هذه الحالة هو البائع المباشر اتجاه مستخدمي وعملاء التطبيق الإلكتروني و اتجاه الطرف الثالث و الغير.

11-1 **الطرف الثالث**:- هو أي شخص طبيعي أو اعتباري مرتبط بالطرف الأول من أجل تشغيل و تطوير التطبيق الإلكتروني أو تقديم أو تسهيل الخدمات المقدمة فيه أيا كان نوعها.

12-1 **الغير**:- كل شخص اعتباري أو طبيعي ترتبت أو قد تترتب له حقوق أو نشأت أو قد تنشأ عليه التزامات بسبب استخدام التاجر لمواقعنا وتطبيقاتنا الإلكترونية أياً كان مصدر و سبب هذه الحقوق و الالتزامات و يشمل تعريف الغير على سبيل المثال لا الحصر (مستخدمي وعملاء مواقعنا وتطبيقاتنا الإلكترونية) كما يمكن أن يكون الغير غير مرتبط بنا أو مستخدم لمواقعنا و تطبيقاتنا الإلكترونية.

13-1 **وسائل الدفع الإلكتروني**:- هي الوسيلة المقبولة قانوناً والمتاحة عبر تطبيقنا الإلكتروني من أجل دفع ونقل النقود والأموال بين جميع مستخدمي تطبيقنا الإلكتروني وفقاً للقوانين في دولة الكويت وبناءً على الاتفاقية الماثلة.

**ثانياً:- تحديد الخدمات المقدمة من الطرف الأول للطرف الثاني**

1-2 تنحصر الخدمة المقدمة من الطرف الأول للطرف الثاني بموجب الاتفاقية الماثلة في أن يوفر الطرف الأول للطرف الثاني عند الارتباط بنا وبعد موافقتنا على استخدامه للتطبيق الصفحة و المساحة المخصصة لعرض السلع و البضائع الخاصة بالطرف الثاني بغرض بيعها على عملاء و مستخدمي التطبيق الإلكتروني مقابل أن يتحصل الطرف الأول من الطرف الثاني على المقابل و الثمن المادي المتفق عليه وفقاً للاتفاقية الماثلة عن كل عملية بيع/شراء تتم من خلال التطبيق الإلكتروني.

2-2 يمنح الطرف الأول الطرف الثاني صلاحية الدخول إلى الصفحة المخصصة لعرض البضائع و السلع من أجل إدارتها بالطريقة المتفق عليها و المبينة في التطبيق الإلكتروني.

3-2 كما يقدم الطرف الأول بشكل جوازي دون أي التزام عليه و دون أن تترتب أية حقوق للطرف الثاني خدمة توصيل البضائع والسلع المباعة من الطرف الثاني لعملاء ومستخدمي التطبيق الإلكتروني ويحق للطرف الأول في أي وقت و لأي سبب بناءً على سلطته التقديرية المطلقة ودون الحاجة لأي إخطار و دون أية مسؤولية الامتناع بشكل دائم أو مؤقت عن توصيل السلع و البضائع المباعة من الطرف الثاني لعملاء ومستخدمي التطبيق الإلكتروني.

4-2 تتوفر عبر التطبيق الإلكتروني خدمة وسائل الدفع الإلكتروني وذلك من أجل إتمام عمليات البيع والشراء التي تتم بين الطرف الثاني ومستخدمي التطبيق الإلكتروني وأيضا من أجل تحصيل الثمن والمقابل المادي لصالح الطرف الأول والمستحق على الطرف الثاني وذلك بشكل آلي وتلقائي عبر الطرف الثالث مقدم خدمة وسيلة الدفع الإلكتروني ، ويحق للطرف الأول دون الحاجة لإخطار الطرف الثاني ولأي سبب كان وفقاً لسلطته التقديرية إضافة وسائل أخرى أو إيقاف كل أو بعض الوسائل المتاحة بشكل كامل أو جزئي سواء بطريقة نهائية أو مؤقتة دون أدنى مسؤولية على الطرف الأول ودون أن تترتب أية حقوق أيا كان نوعها أو مصدرها لصالح الطرف الثاني.

5-2 كل الخدمات المقدمة من الطرف الأول للطرف الثاني تقدم بشكل جوازي دون أي التزام على الطرف الأول و دون أن تترتب أية حقوق للطرف الثاني أيا كان نوعها أو مصدرها، أما الثمن المادي المتفق عليه و المستحق للطرف الأول من الطرف الثاني فهو مقابل عمليات البيع والشراء التي تتم بين الطرف الثاني و مستخدمي التطبيق الإلكتروني عبر التطبيق دون أن يشمل هذا المقابل أي خدمة أخرى مقدمة من الطرف الأول للطرف الثاني.

**ثالثاً:- إخلاء مسؤولية الشركة اتجاه الطرف الثاني**

1-3 لا يترتب أي التزام على الطرف الأول أيا كان نوعه أو مصدره ولا تترتب أية حقوق أيا كان نوعها أو مصدرها لصالح الطرف الثاني بسبب هذه الاتفاقية و التي تشمل الشروط والأحكام و إشعار بنود سياسة الخصوصية.

2-3 يحق للطرف الأول بأي وقت ولأي سبب و دون سابق إخطار أن يتوقف بشكل نهائي أو مؤقت أو بشكل جزئي أو كامل عن تقديم الخدمات للطرف الثاني دون أن يترتب على ذلك أية حقوق أيا كان نوعها أو مصدرها لصالح الطرف الثاني.

3-3 كما لا يترتب أي التزام على الطرف الأول بسبب إيقاف تشغيل التطبيق الإلكتروني سواء بشكل كامل أو جزئي أو بطريقة نهائية أو مؤقتة و يخضع تشغيل أو إيقاف التطبيق الإلكتروني لسلطة الطرف الأول التقديرية دون الحاجة لإخطار الطرف الثاني.

4-3 لا يترتب أي التزام على الطرف الأول اتجاه الطرف الثاني أيا كان نوعه أو مصدره ولا تترتب أية حقوق لصالح الطرف الثاني أيا كان نوعها أو مصدرها و ذلك بسبب استخدام الطرف الثاني للتطبيق الإلكتروني المملوك للطرف الأول.

5-3 لا تنعقد مسؤولية الطرف الأول ولا تترتب أية حقوق للطرف الثاني أيا كان نوعها أو مصدرها بسبب انتهاك أية حقوق للطرف الثاني من قبل الغير أو الطرف الثالث ومنها على سبيل المثال لا الحصر حقوق الملكية الفكرية الخاصة به أو الاسم التجاري أو حقوق النشر والتأليف أو أية حقوق أخرى.

6-3 لا يتحمل الطرف الأول أية مسؤولية ولا تترتب عليه أية التزامات ولا أية حقوق للطرف الثاني بسبب أية فيروسات أو أعمال القرصنة الإلكترونية التي قد يتعرض لها التطبيق والموقع الإلكتروني ويتضرر منها الطرف الثاني.

**رابعاً:- التزامات و مسؤولية الطرف الثاني**

1-4 يلتزم الطرف الثاني بالقوانين واللوائح في دولة الكويت وبالاتفاقية الماثلة عند استخدامه للتطبيق الإلكتروني ويشمل ذلك كافة أشكال الاستخدام.

2-4 يلتزم الطرف الثاني بالحفاظ على سمعة الاسم التجاري للطرف الأول والتطبيق الإلكتروني من خلال الالتزام بالقوانين واللوائح في دولة الكويت و بالاتفاقية الماثلة عند إدارة الصفحة المخصصة لعرض السلع والبضائع و عند إتمام عمليات البيع و الشراء مع مستخدمي التطبيق الإلكتروني.

3-4 يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ عمليات البيع و الشراء مع مستخدمي التطبيق الإلكتروني طبقاً للاتفاق الذي يتم بينهما.

4-4 يلتزم الطرف الثاني عند قيامه ببيع السلع و البضائع لمستخدمي التطبيق الإلكتروني بتطابقها مع الصور والمعلومات والبيانات و الأسعار المعلن عنها في الصفحة المخصصة لذلك.

5-4 يلتزم الطرف الثاني بعدم التعرض لحقوق الطرف الأول ومنها على سبيل المثال لا الحصر حق الملكية الفكرية أو الاسم التجاري أو حقوق النشر و التأليف ويعتبر تعرضاً كل ادعاء بالملكية أو الاستخدام أو التخزين أو إعادة نشر أو نقل أو تغيير أو النسخ أو التحميل أو التنزيل أو الاستخراج أو الاستغلال أو كافة الأفعال التي من شأنها الانتهاك أو الانتقاص من حقوق الطرف الأول.

6-4 يلتزم الطرف الثاني عند تداول السلع و البضائع أو عند بيع و شراء السلع و البضائع بالقوانين و اللوائح المقررة في دولة الكويت و بالاتفاقية الماثلة ومنها على سبيل المثال لا الحصر (قانون حماية المستهلك رقم 39 لسنة 2014 ولائحته التنفيذية رقم 27 لسنة 2015 والمرسوم بالقانون رقم 10 لسنة 1979 في شأن الإشراف على الاتجار بالسلع والخدمات والأعمال الحرفية ، القانون رقم 20 لسنة 2014 بشأن المعاملات الإلكترونية ولائحته التنفيذية) وأية قوانين أو لوائح أو قرارات أو مراسيم ذات صلة بنشاطكم التجاري أو التي تسري بسبب ارتباطكم بنا أو بسبب استخدامكم للتطبيق الإلكتروني.

7-4 يلتزم الطرف الثاني بممارسة نشاطه التجاري المتفق عليه في الاتفاقية الماثلة وفقاً لبنودها المقررة فيها وفي حال توقفه في أي وقت و لأي سبب عن تداول وبيع السلع والبضائع أو تشغيل الصفحة المخصصة لذلك فإنه يلتزم بإخطار الطرف الأول عن سبب التوقف ومدته مع أحقية الطرف الأول بحذف أو تقييد أو إلغاء حساب الطرف الثاني أو الصفحة المخصصة له بشكل نهائي أو مؤقت وذلك دون الإخلال بما هو مقرر في العنصر السادس من البند ثالثاً الوارد بالاتفاقية الماثلة.

8-4 يلتزم الطرف الثاني بتزويد الطرف الأول بكل المعلومات و البيانات والرخص و المستندات الصحيحة و المطابقة للواقع والمتوافقة مع القوانين واللوائح في دولة الكويت والتي يستلزم الحصول عليها بسبب القوانين واللوائح في دولة الكويت أو بسبب الاتفاقية الماثلة .

9-4 يقر الطرف الثاني بأن كل المعلومات والبيانات والرخص والمستندات المقدمة منه للطرف الأول سواء بشكل مباشر أو من خلال التطبيق بأنها صحيحة ومطابقة للواقع ومتوافقة مع القوانين واللوائح في دولة الكويت ولا يترتب عليها أية حقوق أو التزامات للغير.

10-4 يقر ويلتزم الطرف الثاني بأنه يملك كافة الحقوق على البضائع والسلع سواء عند تداولها وعرضها والإعلان عنها أو عند قيامه بعمليات البيع والشراء عبر التطبيق الإلكتروني كما يقر ويلتزم بعدم ارتباط السلع والبضائع المتداولة والمعروضة والمباعة والمشتراة بأية حقوق أيا كان نوعها للغير.

11-4 يقر الطرف الثاني بعدم وجود أية حقوق للغير لها صلة بالصور أو المعلومات أو البيانات المعروضة والمنشورة منه على التطبيق الإلكتروني.

12-4 يلتزم الطرف الثاني بتقديم فاتورة شراء لمستخدمي التطبيق الإلكتروني باللغة العربية على أن تتضمن كل ما هو متطلب وفقاً للقوانين واللوائح في دولة الكويت.

13-4 يلتزم الطرف الثاني بتوافق جودة السلع و البضائع للمعايير المعتمدة وفقاً للقوانين واللوائح في دولة الكويت.

14-4 يلتزم الطرف الثاني في حال إعلانه عن وجود خصومات أو عروض خاصة على السلع والبضائع الخاصة به أن يستوفي جميع المتطلبات المقررة في القوانين واللوائح وأيضاً القرارات الصادرة من الجهات الإدارية.

**خامساً:- شروط الاستخدام والاشتراك**

1-5 يقوم الطرف الثاني بإنشاء حسابه عبر التطبيق الإلكتروني بعد تعبئته للمعلومات والبيانات المطلوبة في النموذج والخانات المبينة في التطبيق.

2-5 يختار الطرف الثاني اسم المستخدم والرقم السري للحساب وفقاً لطريقة التطبيق الإلكتروني كما هو مبين فيه وذلك حتى يتمكن من استخدام التطبيق.

3-5 يقوم الطرف الثاني باختيار حساب التاجر حتى يتمكن من تداول وعرض وبيع السلع والبضائع بعد تخصيص الصفحة المعدة لذلك وبعد موافقة الطرف الأول على طلب التسجيل.

4-5 يتطلب من الطرف الثاني عند تسجيل حسابه كتاجر أن يرفع في الخانات المبينة في التطبيق بعض المستندات والمعلومات المطلوبة مثل الهوية الشخصية – الرخصة التجارية – عقد التأسيس – نوع الشركة أو المؤسسة – أية معلومات متطلبة قانوناً أو المتطلبة وفقاً لتقدير الطرف الأول ، على أن يقر الطرف الثاني بسلامة وصحة هذه البيانات والمعلومات والرخص والمستندات قانوناً وبمطابقتها للواقع كما يقر ويلتزم الطرف الثاني بإبلاغ الطرف الأول بأية تعديلات أو تغيير قد يطرأ عليها أو عند فقدها لقوتها القانونية.

5-5 يقر الطرف الثاني ويلتزم بالامتناع عن ممارسة نشاطه عبر التطبيق الإلكتروني في حال إن منع بسبب القوانين واللوائح في دولة الكويت أو بسبب أي قرار يصدر من السلطات العامة أو بسبب حكم قضائي واجب التنفيذ أو بسبب عدم استيفائه لأية متطلبات مقررة وفقا للقوانين واللوائح في دولة الكويت وذلك دون أدنى مسؤولية على الطرف الأول.

**سادساً:- إعفاء مسؤولية الطرف الأول اتجاه مستخدمي التطبيق الإلكتروني عند ارتباطهم بالطرف الثاني**

1-6 لا تنعقد مسؤولية الطرف الأول ولا تترتب عليه أية التزامات أو حقوق أيا كان نوعها أو مصدرها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، شخصية أو تضامنية اتجاه عملاء ومستخدمي التطبيق الإلكتروني أو الغير أو الطرف الثالث أو السلطات العامة أو الجهات الإدارية عند قيام الطرف الثاني بتداول وعرض السلع والبضائع أو بيع وشراء السلع والبضائع عبر التطبيق الإلكتروني.

2-6 علاقة الطرف الثاني عند قيامه بتداول وعرض السلع والبضائع أو بيع وشراء السلع والبضائع مع مستخدمي وعملاء التطبيق و الغير علاقة مباشرة ومنحصرة بينهما دون الطرف الأول ويشمل ذلك كل ما يترتب أو قد يترتب من حقوق والتزامات أيا كان نوعهما أو مصدرهما.

3-6 يقر الطرف الثاني ويلتزم في حال إن قررت القوانين واللوائح في دولة الكويت أو السلطات العامة أو الجهات الإدارية بطلان بند أو بنود الإعفاء من المسؤولية بالنسبة للطرف الأول و قيام مسؤولية الطرف الأول بسبب استخدام الطرف الثاني للتطبيق الإلكتروني أو بسبب ارتباطه بنا أو بسبب قيامه بعملية تداول السلع والبضائع أو بيع السلع والبضائع أو شراء السلع والبضائع بأن يتحمل الطرف الثاني كافة التعويضات والأعباء والخسائر المادية وغير المادية الناجمة عن أخطائه بمواجهة مستخدمي التطبيق الإلكتروني والغير والطرف الثالث والسلطات العامة والجهات الإدارية.

4-6 يقر ويلتزم الطرف الثاني في حال بطلان بنود الإعفاء من المسؤولية المقررة في الاتفاقية الماثلة لصالح الطرف الأول بطلاناً قانونياً أو قضائياً أن يتحمل كافة التعويضات والأعباء بمواجهة الطرف الأول ويتحمل كافة الأضرار المادية وغير المادية وبأن يؤدي الطرف الثاني للطرف الأول كل التعويضات أو الخسائر التي قد يتكبدها أو يؤديها الطرف الأول لمستخدمي التطبيق الإلكتروني أو للغير أو للطرف الثالث أو للجهات الإدارية إن كانت بسبب قيام الطرف الثاني بعملية تداول السلع والبضائع أو بيع وشراء السلع و البضائع عبر التطبيق الإلكتروني.

5-6 يقر ويلتزم الطرف الثاني في حال صدور أي حكم قضائي يلزم بموجبه الطرف الأول بأن يؤدي أية حقوق لصالح مستخدمي التطبيق الإلكتروني أو الغير أو الطرف الثالث أو الجهات الإدارية بسبب قيام الطرف الثاني بتداول أو بيع وشراء السلع والبضائع ، بأن يؤدي الطرف الثاني للطرف الأول كل ما يؤديه الطرف الأول من تعويضات أو مبالغ للغير أو للطرف الثالث أو للجهات الإدارية.

**سابعاً:- إدارة الصفحة المخصصة وصلاحية الطرف الثاني**

1-7 من خلال الصلاحية الممنوحة من التطبيق الإلكتروني للطرف الثاني لتمكينه من إدارة الصفحة المخصصة لتداول وعرض البضائع والسلع وإتمام عمليات البيع و الشراء مع عملاء ومستخدمي التطبيق الإلكتروني فإنه يتوجب على الطرف الثاني الالتزام بالقوانين والقرارات في دولة الكويت وبالاتفاقية الماثلة عند إدارته للصفحة المخصصة له.

2-7 يلتزم الطرف الثاني عند عرضه للسلع و البضائع في الصفحة المخصصة والمعدة لذلك بأن تشتمل على جميع المعلومات و البيانات والأسعار المتطلبة قانوناً أو بناءً على الاتفاقية الماثلة و يكون الطرف الثاني وحده مسؤولاً عن ذلك.

3-7 يلتزم الطرف الثاني عند إدارة الصفحة المخصصة لعرض وبيع السلع والبضائع بعدم نشر أو تداول أو عرض أية صور أو سلع و بضائع مخالفة للقوانين واللوائح في دولة الكويت أو مخالفة للاتفاقية الماثلة أو للآداب العامة ويشمل ذلك كل الصور والمعلومات والبيانات والمواصفات والأسعار وكل ما هو مرتبط بتداول وبيع السلع والبضائع.

4-7 يلتزم الطرف الثاني بنشر المعلومات والبيانات الصحيحة والدقيقة والمطابقة للواقع عن السلع والبضائع ويشمل ذلك حتى توفر البضائع و السلع من عدمه ونفاذها والكمية المتبقية على أن يقوم بتحديث هذه المعلومات والبيانات بشكل دوري ومستمر.

5-7 يلتزم الطرف الثاني بحذف ومسح كل تعليق أو منشور أو صور أو أية بيانات أو معلومات تنشر من قبل مستخدمي التطبيق الإلكتروني في الصفحة المخصصة للطرف الثاني في حال إن كانت مخالفة للقوانين واللوائح في دولة الكويت أو الاتفاقية الماثلة أو الآداب العامة.

**ثامناً:- الملكية الفكرية والاسم التجاري وحقوق النشر والتأليف**

1-8 من المتفق عليه بين الطرفين أن هذه الاتفاقية لا تمنح بموجبها أية حقوق للطرف الثاني بالنسبة للملكية الفكرية والاسم التجاري و حقوق النشر والتأليف ولا أية حقوق أخرى ويستأثر الطرف الأول ويملك وحده ملكية تامة كاملة لكل الحقوق المرتبطة بالتطبيق الإلكتروني والموقع و المنصة الإلكترونية والملكية الفكرية والاسم التجاري وحقوق النشر والتأليف وجميع الحقوق الناشئة أو التي قد تنشأ منها.

2-8 يقر الطرف الثاني بأن الملكية الفكرية و الاسم التجاري وحقوق النشر و التأليف بالنسبة للشركة و التطبيق الإلكتروني والموقع الإلكتروني وبكل ما هو مرتبط بهم خاصة فقط بالطرف الأول ولا يحق للطرف الثاني بأي شكل من الأشكال التعرض لهذه الحقوق أو الانتقاص منها أو الادعاء بملكيتها أو استخدامها بأي شكل من الأشكال ويشمل ذلك كافة أنواع الاستخدام منها على سبيل المثال لا الحصر (تخزين – نقل – عرض – نسخ – تنزيل – تحويل – إعادة نشر – نشر – تغيير – التحميل – الاستخراج – الاستغلال).

**تاسعاً:- العقد الثلاثي مع مزود خدمة الدفع الإلكتروني**

1-9 يلتزم الطرف الثاني بالعقد الثلاثي الذي يبرمه مع الطرف الأول و مع مزود خدمة الدفع الإلكتروني الذي سوف يقوم بتوفير خدمة الدفع من خلال الوسائل المتاحة وذلك من أجل تحصيل المدفوعات المسددة عن عمليات البيع و الشراء التي تتم بين الطرف الثاني و مستخدمي التطبيق الإلكتروني وأيضاً تحصيل عمولة الطرف الأول المستحقة عن كل عملية بيع وتحويلها لصالح الطرف الأول بشكل آلي وتلقائي.

2-9 يخول الطرف الثاني الطرف الأول و مزود خدمة الدفع الإلكتروني بتحصيل العمولات المتفق عليها بين الطرف الأول والطرف الثاني وتحويلها لصالح الطرف الأول بشكل آلي وتلقائي بعد أية عملية بيع وشراء تتم بين الطرف الثاني ومستخدمي التطبيق مباشرةً وبشكل فوري.

3-9 يقوم الطرف الثاني بتنزيل وطباعة العقد الثلاثي المبين بالتطبيق الإلكتروني و التوقيع عليه وإعادة تحميله على التطبيق والموقع الإلكتروني ويقر الطرف الثاني بصحة وسلامة ونفاذ العقد دون أدنى مسؤولية على الطرف الأول أو على مزود خدمة الدفع الإلكتروني.

4-9 يقر الطرف الثاني بصحة التوقيع على العقد الثلاثي وبأنه صادر من ذي صفة معتمدة قانوناً.

5-9 يقر الطرف الثاني أن الصورة الضوئية للعقد المحملة على التطبيق و الموقع الإلكتروني لها حجية أصل العقد الموقع من الطرف الثاني كما يقر الطرف الثاني بأن التوقيع صادر ممن وقعه.

**عاشراً:- أحقية المستخدمين بالتقييم وكتابة الآراء**

1-10 يقر ويلتزم الطرف الثاني بأحقية مستخدمي التطبيق الإلكتروني بتقييم الخدمات والبضائع والسلع المقدمة من الطرف الثاني ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر جودة البضائع والسلع صحة المعلومات والبيانات المعروضة والمنشورة من الطرف الثاني و تناسب الأسعار و مطابقة الصور للواقع سواء للسلع و البضائع أو للمعلومات والبيانات والأسعار وكافة ما هو مرتبط بالخدمات والسلع والبضائع المقدمة من الطرف الثاني لمستخدمي التطبيق الإلكتروني.

2-10 يقر ويلتزم الطرف الثاني بالسماح لمستخدمي التطبيق الإلكتروني بتقييم تجربتهم بعد شرائهم للبضائع والسلع الخاصة بالطرف الثاني سواء إن كان تقييماً إلكترونياً أو من خلال الكتابة والنشر بالصفحات المخصصة لذلك ويحق للطرف الثاني مسح وحذف أي منشور أو تعليق أو تقييم مخالف للقوانين واللوائح في دولة الكويت أو مخالف للآداب العامة.

**الحادي عشر:- المزاد الإلكتروني**

1-11 تتوفر عبر التطبيق الإلكتروني خدمة بيع السلع والبضائع عن طريق المزاد الإلكتروني وهي خدمة إضافية غير ملزمة للطرف الأول ويحق له وقفها أو إلغائها بأي وقت و لأي سبب بشكل نهائي أو مؤقت بحسب سلطة الطرف الأول التقديرية.

2-11 يلتزم الطرف الثاني بالآلية المبينة في التطبيق الإلكتروني وبالاتفاقية الماثلة في حال رغبته بعرض السلع والبضائع بغرض بيعها من خلال المزاد الإلكتروني.

3-11 يلتزم الطرف الثاني بالقوانين واللوائح في دولة الكويت وباستيفاء جميع متطلبات وزارة التجارة و الضوابط المعلن عنها من الجهات الإدارية والسلطات العامة و الحصول على جميع الرخص اللازمة في حال قيامه بعرض وتداول وبيع السلع و البضائع من خلال المزاد الإلكتروني ومنها على سبيل المثال لا الحصر رخصة (المزادات في غير المحلات).

4-11 يلتزم الطرف الثاني بمطابقة المعلومات والبيانات والأسعار والصور المعروضة و المنشورة منه للواقع في حال تداول السلع والبضائع وبيعها عن طريق المزاد الإلكتروني.

5-11 يلتزم الطرف الثاني بجانب جميع ما هو مقرر في القوانين واللوائح في دولة الكويت بأن ينشئ أو يخصص أي نظام أو مرجع متوافق مع القوانين واللوائح سواء تقليدي أو إلكتروني لإثبات و تدوين ثمن وقيمة السلع والبضائع التي يتم بيعها أو عرضها في المزاد الإلكتروني مع التزامه بمسك الدفاتر في سبيل تحقيق ذلك.

6-11 يلتزم الطرف الثاني بإبلاغ السلطات العامة في دولة الكويت وإخطار الطرف الأول عن اية عمليات مشبوهة أو مخالفة للقوانين واللوائح في دولة الكويت ومنها على سبيل المثال لا الحصر عمليات تثير شبهة وقوع جرائم غسل الأموال.

7-11 يلتزم الطرف الثاني بتحديد السلع والبضائع المراد بيعها عن طريق المزاد الإلكتروني ومكان المزاد بشرط مطابقته للعنوان الوارد بالرخصة التجارية مع التزامه بتحديد المدة الزمنية للمزاد وحالة السلع والبضائع المتداولة والمعروضة وجميع المعلومات والبيانات المتطلبة قانوناً أو بناءً على الاتفاقية الماثلة أو المبينة في التطبيق الإلكتروني.

**الثاني عشر:- رد المبالغ واسترجاع البضائع والسلع**

1-12 من المتفق عليه بين الطرفين أن سياسة رد المبالغ المتحصلة من مستخدمي التطبيق الإلكتروني وأداء التعويضات لهم وإجراء أية تسويات مرضية مع قبول استرجاع البضائع والسلع بعد تمام بيعها خاضعة لكل القواعد الملزمة المقررة في القوانين واللوائح في دولة الكويت ومنها على سبيل المثال لا الحصر **قانون حماية المستهلك رقم 39 لسنة 2014 ولائحته التنفيذية رقم 27 لسنة 2015.**

2-12 يحق لمستخدمي التطبيق الإلكتروني استرجاع القيمة المدفوعة ورد المشتريات أو استبدالها وذلك خلال مدة 14 يوم (أربعة عشر يوم) من تاريخ الشراء وفقاً للضوابط والشروط المقررة في القوانين واللوائح ذات الصلة.

3-12 تعتبر العمولات المتحصلة لصالح الطرف الأول من الطرف الثاني عن كل عملية بيع للسلع والبضائع التي تتم بين الطرف الثاني ومستخدمي التطبيق الإلكتروني حقاً مكتسباً للطرف الأول ولا يمكن مطالبة الطرف الأول برد العمولات أو بأداء أية مبالغ تحت أي ظرف و لأي سبب حتى في حال قيام الطرف الثاني بموجب القوانين واللوائح أو من تلقاء نفسه برد المبالغ لمستخدمي التطبيق الإلكتروني و قبوله لاسترجاع السلع والبضائع بعد بيعها ويشمل ذلك أية تسوية تتم بين الطرف الثاني و مستخدمي التطبيق الإلكتروني ومنها على سبيل المثال لا الحصر (استبدال البضائع و السلع – ردها – إجراء تسويات مرضية – إلغاء عمليات البيع والشراء بعد تمامها).

**الثالث عشر:- المدة الزمنية للعقد وفرض المبالغ وتغيير نسبة الثمن والمقابل المادي**

1-13 اتفق الطرفان أن العقد الماثل غير مقيد بأي مدة زمنية معينة ويحق للطرف الأول إنهاء العقد بأي وقت ولأي سبب وفقا لسلطته التقديرية.

2-13 كما يحق للطرف الثاني في أي وقت يراه مناسباً إيقاف عضويته في التطبيق و الموقع الإلكتروني أو حذفه بشكل نهائي.

3-13 التسجيل في الوقت الحالي لحساب التاجر في التطبيق الإلكتروني يكون بشكل مجاني ويحق للطرف الأول في أي وقت يراه مناسبا فرض مبالغ مالية مقابل التسجيل في التطبيق الإلكتروني لحساب التاجر كما يحق له زيادة قيمة هذه المبالغ في أي وقت في حال تم تقريرها ، على أن يخطر الطرف الأول الطرف الثاني من خلال الإعلان في التطبيق الإلكتروني عن ذلك ، وفي هذه الحالة تراجع و قد تتغير بعض بنود الاتفاقية الماثلة وفي حال رفض الطرف الثاني سداد المبالغ مقابل استمرار أو الحصول على العضوية في التطبيق والموقع فإنه لا يحق للطرف الثاني الاستمرار أو متابعة نشاطه التجاري في التطبيق والموقع الإلكتروني أو الحصول على العضوية.

4-13 يحق للطرف الأول وفقاً لسلطته التقديرية وبأي وقت يراه مناسباً زيادة نسبة العمولات والمقابل والثمن المادي عن كل عملية بيع وشراء تتم بين الطرف الثاني ومستخدمي التطبيق الإلكتروني ، على أن يقوم الطرف الأول بإخطار الطرف الثاني بالنسبة الجديدة ويحق للطرف الثاني إما الموافقة على النسبة الجديدة أو الانسحاب من الموقع والتطبيق الإلكتروني وتوقف عن ممارسة نشاطه التجاري في التطبيق والموقع الإلكتروني.

**الرابع عشر:- سريان أحكام القانون رقم 20 لسنة 2014م في شأن المعاملات الإلكترونية وحجية المستندات**

1-14 يقر الطرفان بسريان أحكام قانون المعاملات الإلكترونية ولائحته التنفيذية على العقد الماثل ومنها على سبيل المثال لا الحصر :-

2-14 يقر الطرفان بحجية المستندات الإلكترونية والسجل الإلكتروني والرسائل الإلكترونية التي قد تنشأ من تعاملاتهما وأيضاً بحجية التوقيع الإلكتروني الصادر من الطرف الثاني.

**الخامس عشر:- آلية التواصل وخدمة العملاء والتفويض بالتواصل**

1-15 يفوض الطرف الثاني الطرف الأول بالتواصل معه لمعالجة أو الاستفسار عن أية أمور متعلقة بارتباط الطرف الثاني بالطرف الأول من خلال العقد الماثل.

2-15 في حال رغبة الطرف الثاني بالاستفسار أو الإبلاغ عن أية أمور قد تطرأ أثناء ارتباطه بالطرف الأول فإن التواصل بين الأطراف يكون من خلال الوسائل أو الأرقام المبينة في التطبيق و الموقع الإلكتروني ويشمل ذلك حتى معالجة وتسوية الحسابات بين الطرفين في حال إن طرأ أمر عليها و كذلك تحويل النقود و عمليات الدفع.

**السادس عشر:- أحكام عامة ملزمة**

1-16 اتفق الطرفان على سريان بنود و عناصر الاتفاقية الماثلة بأوسع نطاق ممكن لها في حال إن تقرر قانوناً أو قضاءً بطلان أي بند أو عنصر.

2-16 اتفق الطرفان على عدم بطلان العقد الماثل في حال إن تقرر قضاءً أو قانوناً بطلان أحد بنود العقد أو عناصره الواردة فيه ويعمل بباقي البنود والعناصر في تحديد الحقوق والالتزامات الناشئة أو التي قد تنشأ من العقد وتسري بقية العناصر والبنود دون أن يؤثر عليها أي بطلان قانوني أو قضائي لأي بند أو عنصر وارد في العقد الماثل.

3-16 اتفق الطرفان على إخلاء مسؤولية الطرف الأول بمواجهة الطرف الثاني عن أية أضرار قد تصيب الطرف الثاني لأي سبب و تنتفي مسؤولية الطرف الأول والتزاماته من أية أخطاء أيا كان نوعها أو سببها ولا يحق للطرف الثاني بمطالبة الطرف الأول بأية تعويضات.

4-16 في حال تقرر قانوناً أو قضاءً بطلان البند السابق 3-16 وبمسؤولية والتزام الطرف الأول عن التعويض فإن الطرفين قد اتفقا على تحديد قدر التعويض وتعيينه بمبلغ (30) دينار (ثلاثين دينار كويتي فقط لاغير) أيا كان نوع وحجم الأضرار التي قد تصيب الطرف الثاني ويعمل بهذا البند في حال بطلان بند الإعفاء من المسؤولية المقرر لمصلحة الطرف الأول و لا يختص القضاء بتحديد أو تقدير أية مبالغ إضافية أو أكثر من المبلغ المتفق عليه والمعين بمبلغ 30 دينار (ثلاثين دينار كويتي فقط لاغير).

5-16 في حال وجود اختلاف بين النسختين العربية والإنجليزية لهذا العقد فتسري أحكام النسخة العربية في تفسير وتحديد أحكام العقد.

**السابع عشر:- القانون واجب التطبيق والاختصاص القضائي**

1-17 يطبق القانون الكويتي و أحكامه في شأن العقد الماثل.

2-17 القضاء الكويتي هو القضاء المختص في نظر أي نزاع قد ينشأ بين الأطراف بسبب تنفيذ هذا العقد.